بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

جمعية بادر للتنمية المستدامة
Bader for Sustainable Development

مصر الخير
تنمية الإنسان .. مهمتنا الأساسية

ورقة عمل

قضية تلوث مياه الري والصرف بمحافظة الفيوم

رصد وتحليل الآثار الميدانية والبيئية والاقتصادية والحلول المقترحة للأزمة المائية بالمحافظة

أحد إصدارات المرصد الإقليمى بمحافظة الفيوم

ضمن أنشطة مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية فى التنمية المستدامة والعمل المناخى " تمكين مستدام "

قضية تلوث مياه الري والصرف بمحافظة الفيوم

(رصد وتحليل الآثار الميدانية والبيئية والاقتصادية والحلول المقترحة للأزمة المائية بالمحافظة)

أولاً : عنوان القضية ::

قضية تلوث مياه الري والصرف بمحافظة الفيوم

(رصد وتحليل الآثار الميدانية والبيئية والاقتصادية والحلول المقترحة للأزمة المائية بالمحافظة)

ثانيا : وصف مختصر للقضية (ما هي المشكلة؟ و أين تظهر تحديداً؟):

"التهديد البيئي والصحي لأزمة تلوث مياه الري واختلاط شبكات الصرف بمحافظة الفيوم"

- **المشكلة المركزية** :تتمثل الأزمة الحيوية في تلوث مياه الصرف الزراعي بمياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً .ويؤدي ذلك إلى اضطرار جموع المزارعين لإعادة استخدام هذه المياه المختلطة والملوثة في ري محاصيلهم الزراعية، مما يخلق حلقة مفرغة ومغلقة من التلوث البيئي والصحي التراكمي .
- **النطاق الميداني الحاد** :تبرز المشكلة وتجلياتها بوضوح تام في أربعة مراكز إدارية كبرى جرى رصد احتياجاتها التنموية والبيئية وهي :)طامية، إطسا، أبشواي، وسنورس .(وينبع هذا النطاق الحاد من تدفق الصرف العشوائي والمخلفات السائلة الناتجة عن نمو التجمعات والمناطق السكنية غير المخططة مباشرة على المصارف المائية، والتي تنتهي مساراتها وتصب في النهاية داخل المصب الرئيسي للمحافظة وهو بحيرة قارون .

ثالثاُ : أهم البيانات والمؤشرات (أرقام وإحصائيات تدعم بوضوح):

تستند هذه الورقة إلى مؤشرات وبيانات رقمية دقيقة تعكس عمق الأزمة المائية المحلية:

- **1.5مليار متر مكعب** :إجمالي كميات المياه التي تستقبلها المحافظة سنوياً .وهي كمية كافية نظرياً لتلبية كافة الاحتياجات الزراعية والسكانية المقررة، إلا أن سوء الإدارة واختلاط المسارات يحولها إلى مورد ملوث .
- **نظام مائي مغلق نسبياً** :الطبيعة الجغرافية والبيئية الفريدة للمحافظة، حيث تبدأ شبكة التغذية المائية المعقدة من بحر يوسف، وتنساب عبر الترع لتنتهي محملة بالملوثات في مصب طبيعي نهائي مغلق وهو بحيرة قارون .

- **4مراكز بؤرية** :النطاق الجغرافي الأساسي المتأثر بالأزمة والمستهدف بالبحث السريع بالمشاركة لتقييم الاحتياجات التنموية المستدامة (طامية، إطسا، أبشواي، سنورس) .
- **3أبعاد تنموية متضررة** :تصاعد مقلق للتلوث يمس مباشرة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بموجب محاور رؤية مصر 2030 وهي :البُعد البيئي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي والصحي .

رابعاً : التحليل المختصر (ماذا تعني هذه البيانات في سياق مجتمعنا المحلي؟)

- **تراكم ملوّث مضاعف ومستدام** :الطبيعة المغلقة للنظام المائي بالفيوم تعني هندسياً أن أي ملوثات يتم ضخها في بدايات الشبكة أو منتصفها لا تتشتت، بل تتحول إلى أثر تدميري تراكمي ومضاعف يصيب البحيرة والتربة في نهاية المسار .
- **تدمير الأصول الاقتصادية والغذائية للمحافظة** :يؤثر تلوث المياه والتربة مباشرة على تراجع وتدني إنتاجية الأراضي الزراعية بالقرى والعزب .ويمتد الأثر لمهدد رئيسي للصادرات الزراعية لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية ، فضلاً عن تسبب التلوث في تدهور حاد للنظام البيئي وتناقص الثروة السمكية وانهيار القيمة السياحية للمسطحات المائية التاريخية بالفيوم .
- **تهديد مباشر للصحة العامة والمياه** :يؤدي خلط مسارات الصرف الصحي بالزراعي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة المرتبطة بالمياه الملوثة بين السكان ، كما يشكل خطراً صريحاً على سلامة مياه الشرب بنقاط التداخل ببعض القرى، مما يضع عبئاً مالياً وتكشغيلياً هائلاً على المنظومة الطبية والمستشفيات المحلية .
- **فجوة التنفيذ والرقابة لا التشريع** :يشير التحليل إلى أن إدارة ملف المياه تخضع لعدة قوانين وقرارات، بالتالي الأزمة الحقيقية لا تكمن في غياب النصوص القانونية بل في ضعف تفعيلها ميدانياً، وتداخل الاختصاصات وغياب آليات المساءلة والتنسيق المشترك .

خامساً : التوصيات والمقترحات (الإجراءات المطلوبة لمعالجة القضية):

تتطلب مواجهة الأزمة حزمة تدابيرتنفيذية عاجلة ومقسمة على مسارات واضحة لضمان الاستدامة:

مسار التدخل	الإجراءات التنفيذية والمقترحات المطلوبة لمعالجة القضية
البنية التحتية والحلول الفنية	• التوسع المكثف والسريع في مد شبكات الصرف الصحي بالقرى والعزب المحرومة لمنع الصرف العشوائي • تحسين الكفاءة التشغيلية والقدرة الاستيعابية لمحطات المعالجة القائمة وتأهيل المعطل منها بشكل فوري .
التشريع والرقابة الميدانية	• تفعيل القوانين البيئية الصارمة وقرارات حماية المجاري المائية والترع والمصارف بحسم . • تحديث وتغليظ آليات العقاب والمخالفات الميدانية وإيقاف تعديات الصرف السكني العشوائي .
المسار الزراعي والمجتمعي	• إعادة تنشيط وتفعيل منظومة الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين والحد من استخدام المبيدات والأسمدة غير المطابقة • تشجيع ونشر نظم الري الحديثة لرفع كفاءة الاستخدام المائي وحماية التربة . • إشراك منظمات المجتمع المدني، الجمعيات الشريكة والقاعدية، والمتطوعين في حملات التوعية السلوكية وبناء منظومة شعبية لرصد بؤر التلوث .